

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.212
24 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢١٢

المعقودة في المقر، بنيويورك،
يوم الجمعة، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس المؤقت: السيد بطرس بطرس غالي
(الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد سييسي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال
انتخاب أعضاء المكتب
بيان من الأمين العام
بيان من الرئيس
بيان من المراقب الدائم عن فلسطين
تنظيم الأعمال
مسائل أخرى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر .
كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records
Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/1995/L.1)

١ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - السيد عبدالله (تونس): رشح السيد سييسي (السنغال) ليعاد انتخابه في منصب الرئيس، والسيد فرهادي (أفغانستان) ليعاد انتخابه في منصب نائب الرئيس، والسيد كاسار (مالطة) ليعاد انتخابه في منصب المقرر، وأيده في ذلك السيد باتو (تركيا).

٣ - الرئيس المؤقت: قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، سيعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب المرشحين الذين سماهم ممثل تونس أعضاء لمكتب اللجنة.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - السيد سييسي (السنغال) تولى رئاسة الجلسة.

بيان من الأمين العام

٦ - الأمين العام: قال إن اللجنة تجتمع على أساس ولاية صادرة عن الجمعية العامة، جددت بموافقة أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. وأشار إلى إنه منذ الجلسة الافتتاحية للجنة في عام ١٩٩٤، شهد الشرق الأوسط المزيد من التطورات التاريخية المشجعة نحو تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣): إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام ١٩٩٣؛ والتوقيع في أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة على الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا؛ وانسحاب القوات الإسرائيلية من معظم أجزاء هاتين المنطقتين؛ وإقامة السلطة الفلسطينية ووزع قوة الشرطة الفلسطينية؛ والتوقيع، في آب/أغسطس ١٩٩٤، على الاتفاق المتعلق بالنقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات فيما يخص الضفة الغربية؛ والتوقيع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على معاهدة السلام التاريخية بين الأردن وإسرائيل. وأعرب عن أمله الصادق في أن يعقب تلك الأحداث الهامة إعلان المبادئ بالكامل وإحراز تقدم في المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي لعملية السلام.

٧ - ومضى يقول إنه في حين تحقق الكثير، ما زال يتعين إنجاز أكثر من ذلك بكثير. فالحالة على الميدان ما زالت تبعث على القلق. وأعمال العنف التي يرتكبها معارضو السلام تذكر بأنه، بعد عقود من إراقة الدماء وعدم الثقة، فإن عملية بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليست عملية صعبة فحسب، بل وشاقة أيضاً. وأكد أنه ليس هناك أي مبرر لهذه الحوادث المؤسفة؛ فهي تلقي بظلالها السوداء على

(الأمين العام)

العملية بأسرها. غير أن السبيل الوحيد للتغلب على الشكوك وما يتولد عنها من مخاوف، إنما يتمثل في تجديد الالتزام بإيجاد ترتيبات عملية تمكن الجانبين من العيش معا في كنف السلم.

٨ - واستطرد قائلا إن المفاوضات المقبلة، وما تحمله في طياتها من اختيارات صعبة، ستتطلب الصبر والمثابرة والتحلي بالرغبة في التوصل إلى الحلول الوسطى في كل مرحلة. وأكد على ضرورة خوض تلك المفاوضات بنية حسنة. وفي ذلك الصدد، قال إنه يدرك القلق العميق الذي نشأ عن قرار الحكومة الاسرائيلية بتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، والذي تلقى بشأنه رسالة عاجلة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير من المراقب الدائم عن فلسطين، وهي رسالة صدرت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

٩ - وأضاف أنه لا يمكن السماح لليأس بأن يحل محل الآمال التي بعثتها الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وقال إن مما يبعث على الانزعاج أنه بعد ما يقرب من ١٧ شهرا، لم تسفر تلك الاتفاقات بعد عن مكاسب ملموسة في الحياة اليومية للفلسطينيين. فهناك شعور عميق بالاحباط من استمرار أحوال المعيشة بلا تحسن في الأراضي المحتلة، ولا سيما في غزة، حيث يقدر أن معدلات البطالة تزيد عن ٥٠ أو ٦٠ في المائة. ولم تلب التوقعات التي خلقتها تعهدات الجهات المانحة بتقديم مئات الملايين من الدولارات. ووجه نداء جديدا من أجل توصيل المساعدات التي أعلنت بالفعل، ولم تُسلم بعد، إلى الشعب الفلسطيني بسرعة وفعالية.

١٠ - ومضى يقول إنه يشدد، من جانبه، أقصى تشديد ممكن على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الأراضي المحتلة. وقال إنه عين، في حزيران/يونيه ١٩٩٤، السفير لارسن منسقا خاصا لكفالة تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني. وقد أكدت الجمعية العامة أهمية ما يضطلع به من مسؤوليات في قرارها ٢١/٤٩ نون المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويعمل السيد لارسن بنشاط، بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتمير، في زيادة التنسيق، على الصعيد المحلي بين وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة. وتقوم حاليا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، بصفة خاصة، بالعمل من أجل بدء برنامج واسع للأشغال العامة في غزة.

١١ - وحث جميع الأطراف على السعي إلى إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات المؤدية إلى السلام. وجدد تعهده بألا تدخر الأمم المتحدة وسعا في دعم تلك العملية.

(الأمين العام)

١٢ - وأعرب في ختام بيانه عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة للاضطلاع بولايتها، كما أكدت ذلك الجمعية العامة مجددا في قرارها ٦٢/٤٩ ألف المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتمنى لها كل النجاح في أعمالها.

بيان من الرئيس

١٣ - الرئيس: قال إن سلسلة الأحداث التي جددت في الشرق الأوسط منذ توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة السلطة الفلسطينية في أريحا وغزة، ينبغي أن ترصد عن كثب. وقال إن النكسات المؤقتة ينبغي ألا تعرقل عملية السلام. وأعرب عن شكره للأمين العام لدعمه المتواصل للقضية الفلسطينية، وشكر أعضاء اللجنة على إعادة انتخابه رئيسا لها. وقال إن السنغال لا تزال ملتزمة بالسعي إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

بيان من المراقب الدائم عن فلسطين

١٤ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إن اللجنة رمز للمسؤولية الدائمة التي تتحملها الأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني إلى أن يتسنى إيجاد حل عادل وشامل وفعلي. وأشار إلى التطورات التاريخية التي حدثت في الشرق الأوسط، ولا سيما توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقال إن تنفيذ المرحلة الأولى من إعلان المبادئ في قطاع غزة وأريحا يعد إحدى النتائج الإيجابية لدعم المنظمة ودعم اللجنة لعملية السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة، وللمسار الفلسطيني - الإسرائيلي بصفة خاصة.

١٥ - ومضى يقول إن المرحلة الثانية من العملية قد تعطلت للأسف، بسبب المستوطنات غير الشرعية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وبسبب استمرار محاولات الاسرائيليين لتغيير الوضع الفعلي للقدس، وبسبب استمرار قوات الاحتلال في انتهاكات حقوق الإنسان بهدف تحويل عملية السلام عن مسارها. وأعرب عن أمله في أن يؤدي اجتماع القمة الإقليمي الذي عُقد قبل ليلة في القاهرة إلى تغير الحالة، وفي أن يتسنى تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ تنفيذا كاملا.

١٦ - وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في ضمان نجاح عملية السلام. وفي ذلك الصدد، توجه بالشكر إلى الأمين العام لاهتمامه العميق ودعمه المتواصل لعملية السلام ولتعيين منسق خاص في الأراضي المحتلة، ولنقل مقر "الأونروا" إلى الأراضي الفلسطينية. واختتم بيانه بقوله إن فلسطين تأمل أن يتعزز دور الأمم المتحدة في عملية السلام، وإنها على استعداد للتعاون مع المنظمة من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة في الشرق الأوسط.

١٧ - غادر الأمين العام الجلسة.تنظيم الأعمال

١٨ - السيد كاسار (مالطة)، المقرر: قال إن الجمعية العامة اعتمدت في دورتها التاسعة والأربعين قرارات هامة بشأن قضية فلسطين، تأخذ في الاعتبار التطورات الكبرى الأخيرة، وتسلم في الوقت ذاته بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في المساهمة في عملية السلام الجارية. وأشار إلى أن تلك القرارات اعتمدت مرة أخرى بأغلبية كبيرة، بما يعكس تصميم المجتمع الدولي على المضي قدما نحو تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية. كما أنها تستهدف تشجيع اللجنة على زيادة تكثيف جهودها في السنة القادمة.

١٩ - ومضى يقول إنه سيتعين على اللجنة أن تنظر في القريب العاجل فيما تود الاضطلاع به من أنشطة في عام ١٩٩٥ تنفيذا لولايتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعملية السلام الجارية وللتطورات الحالية في المنطقة. وقال إن أعضاء مكتب اللجنة أعدوا مشروع برنامج عمل لعام ١٩٩٥، سيتم تعميمه على الأعضاء في المستقبل القريب. وتسهيلا لذلك ولغيره من مداولات اللجنة، اقترح إعادة إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية، وفقا لما جرى عليه العرف فيما مضى.

٢٠ - الرئيس: قال إنه حيث أنه لم يعد هناك متكلمون آخرون، فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مقترح المقرر بإعادة إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية، على أن يكون السيد كاسار (مالطة) رئيسا له، والسيد تشينوي (الهند) نائبا للرئيس.

٢١ - وقد تقرر ذلك.مسائل أخرى

٢٢ - الرئيس: قال إنه سيقدم إلى اللجنة في جلستها التالية تقريرا عن مشاركته في اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي مؤتمر القمة الإسلامي، اللذين عقدا في الدار البيضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ورفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.